

Distr.
GENERAL

S/1999/378
5 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة من
الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

تمثّل هذه الرسالة التقرير المتعيّن تقديمه عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨).

ففي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٩٢ (١٩٩٨) الذي رحب فيه بالمبادرة المتعلقة بمحاكمة الشخصين الموجهة إليهما تهمة تفجير طائرة بان آم في رحلتها ١٠٣ أمام محكمة اسكتلندية تعقد في هولندا، وفقاً لما جاء في الرسالة المؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ الواردة من الممثلين الدائمين بالنيابة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ومرفقاتها، كما رحب باستعداد حكومة هولندا للتعاون في تنفيذ هذه المبادرة.

وفي ذلك القرار، طلب مجلس الأمن إلى حكومة هولندا وحكومة المملكة المتحدة أن تتخذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك إنجاز الترتيبات بغية تمكين المحكمة التي تعقد في هولندا من ممارسة ولايتها القضائية لمحاكمة الشخصين المتهمين بتفجير طائرة بان آم في رحلتها ١٠٣. وقد لبي هذا الطلب حسبما ورد في تقرير سابق. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وقعت حكومة هولندا وحكومة المملكة المتحدة اتفاقاً لإجراء المحاكمة في هولندا أمام محكمة اسكتلندية، ثم اتخذتا التدابير التشريعية اللازمة لتنفيذ ذلك. وإنني أعرب عن امتناني العميق لهاتين الحكومتين لسعيهما إلى حل المسألة بشكل بنّاء، باتخاذ هذا الإجراء الذي لم يسبق له مثيل والذي يسمح لمحكمة وطنية لبلد بإجراء محاكمة في بلد آخر.

وقد طلب المجلس في قراره ١١٩٢ (١٩٩٨) إلى الأمين العام أيضاً أن يقوم، بعد التشاور مع حكومة هولندا، بمساعدة الحكومة الليبية في الترتيبات العملية للنقل الآمن للمتهمين من الجماهيرية العربية الليبية إلى هولندا مباشرة.

ويسرني أن أفيد مجلس الأمن بأنه وفقاً للطلب الوارد في ذلك القرار، قُدمت إلى الحكومة الليبية كل المساعدة اللازمة وأن المتهمين وصلاً اليوم، ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩، سالمين إلى هولندا على متن طائرة تابعة للأمم المتحدة. وقد سحب المتهمين خلال الرحلة ممثلي السيد هانز كوريل، المستشار القانوني المكلف بالإشراف على العملية. وبعد أن حطت الطائرة في الساعة ٠٩/٤٥ بتوقيت نيويورك في مطار فالكنبورغ في هولندا، سلم المتهمان إلى السلطات الهولندية، وفقاً لأحكام الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨)، في انتظار نقلهما لمحاكمتها أمام محكمة اسكتلندية تعقد في هولندا.

* 9909534 *

ويسرني أيضا أن أفيد مجلس الأمن بأنه فيما يتعلق بالطلبات الواردة في الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، الصادرة عن السلطات الفرنسية (A/46/825-S/23306)، أبلغتني هذه السلطات في رسالة من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أنه بإمكانني الإشارة في التقرير الذي سأقدمه إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٨ من القرار ١١٩٢ (١٩٩٨)، إلى "أن الشروط الواردة في القرار ١١٩٢ لبيت دون المساس بالطلبات الأخرى المتعلقة بتفجير طائرة بان آم في رحلتها ١٠٣".

وما كانت النتائج التي تم التوصل إليها اليوم لتتحقق لولا النوايا الحميدة التي أظهرتها جميع الأطراف المعنية، والتزامها بحل جميع المسائل المرتبطة بتطبيق قرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨) تطبيقا مرضيا يقبله الجميع.

وحسبما سبق أن أحيط أعضاء مجلس الأمن علما به بشكل غير رسمي، ونظرا للطابع المعقد والحساس للترتيبات المتوخاة في القرار ١١٩٢ (١٩٩٨)، أثارت الحكومة الليبية مسائل ذات طابع سياسي وقانوني في الوقت نفسه، تتعلق بتطبيق القرار. وقد تطلب الأمر توضيح هذه المسائل بشكل يرضي جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تطبيق القرار.

وكانت المسائل ذات الطابع القانوني والترتيبات العملية المتعلقة بتطبيق القرار موضع مناقشة مشتركة أجراها في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ المستشار القانوني للأمم المتحدة السيد هانز كوريل وفريق من القانونيين الليبيين يقودهم السيد كمال حسن ماغور. وقد سويت هذه المسائل بشكل مرض لجميع المعنيين بفضل مساعدة حكومات فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وأود أن أعرب عن امتناني لفريق القانونيين الليبيين وللدول المعنية للطريقة البناءة التي نظروا بها في المسائل المعقدة التي عرّضت عليهم.

ولكي يمكن تحقيق تقدم نحو تسوية بعض المسائل السياسية الحساسة التي تشغل بال الحكومة الليبية، سافرت إلى الجماهيرية العربية الليبية يوم ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وأجريت محادثات مثمرة وبناءة مع قائد الثورة العقيد معمر القذافي وكبار المسؤولين الليبيين. وإثر هذه الزيارة، طلبت مساعدة حكومتي جنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية، وبقيت على اتصال وثيق بهما لتنسيق جهودنا المشتركة بغية التوصل إلى حل عادل للمشاكل المعلقة.

وأود أن أعرب عن امتناني لحكومة الجماهيرية العربية الليبية وجميع الأطراف الأخرى المعنية الذين تحلوا بالاستعداد لإبداء المرونة اللازمة للتوصل إلى حل يقبله الجميع. وإني أعرب كذلك عن امتناني الشديد لحكومتي المملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا لما قدمته من مساعدة وما بذلته من جهود.

وقد أشارت الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١١٩٢ (١٩٩٨)، في جملة أمور، إلى تعليق التدابير المذكورة في القرارين ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) فورا إذا قدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس يفيد بوصول المتهمين إلى هولندا بغرض محاكمتهم أمام محكمة اسكتلندية تعقد في هولندا، وبأن الحكومة الليبية قدمت إلى السلطات القضائية الفرنسية أدلة مقنعة فيما يتعلق بتفجير طائرة اتحاد النقل الجوي ٧٧٢ (UTA 772). ومثلما توضح أعلاه، فقد لُبي هذان الشرطان من القرار.

وفي الفقرة ٨ أيضا من القرار ١١٩٢ (١٩٩٨)، أكد مجلس الأمن من جديد الأحكام الواردة في الفقرة ١٦ من قراره ٨٨٣ (١٩٩٣) التي طلب فيها إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا خلال ٩٠ يوما من تاريخ تعليق التدابير المذكورة آنفا، عن احترام الجماهيرية العربية الليبية للأحكام الأخرى الواردة في القرارين ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) حتى يقوم فورا برفع هذه التدابير إذا أشار الأمين العام إلى أن ليبيا لبَّت هذه الأحكام تلبية تامة.

وبالتالي، وبعد تعليق التدابير المذكورة آنفا، سأقوم في أقرب وقت ممكن بإعداد التقرير المطلوب. ولقد قدمت الجماهيرية العربية الليبية بالفعل معلومات كثيرة ووفّرت الضمانات اللازمة بهذا الشأن، بما في ذلك إلى مجلس الأمن.

وأخيرا أود أيضا أن أعرب عن الأمل في أن تستمر في المستقبل روح التعاون القائمة حاليا وأن يشكل بدء المحاكمة بداية عملية تؤدي إلى تطبيع العلاقات بين جميع الأطراف المعنية لصالح المجتمع الدولي بأسره.

وتفضلوا، سيادة الرئيس بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) كوفي أ. عنان
